اقتصاد

والحبل على الجرار

كف يد ١٥ موظفاً في «الصناعي» و٩ في «التجاري» منهم ٥ مديرين

| عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مصدر مسؤول في وزارة المالية عن قرار في المصرف الصناعي يقضي بكف يد ١٥ عاملاً لدى المصرف منهم مديرون وذلك بناءً على ملاحظات اللجان التفتيشية العاملة في دراسة ملفات القروض المتعثرة، من دون أن نحصل على نسخة من القرار لتوثيق الأسماء، في حين كشف قرار في المصرف التجاري السوري حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه تم كف يد ٩ من العاملين لدى المصرف منهم ٣ مديرين لفروع والباقي رؤساء دوائر وموظفون، حيث تضمن القرار كف يد كل من مديرة فرع في التجاري في المنطقة الحرة بدمشق ندى السعدي ومدير فرع التجاري ٨ بحلب رندة ملقي ومدير فرع التجاري ١ بطرطوس وسيم الموعي، كما شمل القرار كلا من زلوخ شيرين حموتو من الفرع ٨ بحلب وصلاح شهاب من فرع جديدة عرطوز- مكتب قطنا وفريدة العودي من الفرع التجاري ٣ بدمشق ورزق الله هداني ومصطفى عامر شعشاعة من فرع التجاري ٨ بحلب وأحمد بديع كيلاني من مديرية العلاقات الخارجية دائرة العمليات في المصرف.

وفي المحصلة يبدو أن ملاحظات ونتائج عمل ملموسة باتت تسفر عنها عمل اللجنة الرئيسية للقروض المتعثرة وباقي اللجان الفرعية في المصارف العامة ويبقى السؤال الأهم هل سنبقى نشهد قرارات كف يد لنفس المستويات الإدارية أم إن القادم من أيام هذه اللجان سيطلعنا بقرارات تشمل قيادات مصرفية في الصف الأول بناء على ما تدونه هذه اللجان من ملاحظات وشكوك وتجاوزات وهو ما يوحي بجدية وعزم اللجان المكلفة القروض المتعثرة على الاستمرار بالعمل وتحت مظلة مرتفعة كل ذلك حكماً سيدفع الكثير من المقترضين للمبادرة لتسوية ديونهم.

الحكومة تناقش:

مشروع قانون لإعفاء الأبقار من الرسوم الجمركية والضرائب

تعيين خريجي الكليات التطبيقية.. وتطوير الهيكلية الإدارية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

| هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس مشروع قانون بإعفاء الأبقار المستوردة بقصد التربية من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى لمدة عامين من تاريخ ٢٠١٧/٦/٤ ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره وذلك وحرصا من الحكومة على ترميم قطيع الثروة الحيوانية من الأبقار، ورفده بسلالات أجنبية ذات إنتاجية عالية، ما يؤدي إلى توفر المنتجات الحيوانية الضرورية للاستهلاك المحلي وتشجيعاً للموردين والمربين.

وخلال الاجتماع قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة متابعة برئاسة وزير الموارد المائية المهندس نبيل الحسن لتتبع تنفيذ جميع المشروعات التي تم إطلاقها خلال زيارة الوفد الحكومي إلى محافظة حماة مؤخراً ووضع برنامج زمني محدد لانجاز المشروعات وبما يضمن تحقيق تنمية شاملة في مختلف القطاعات بالمحافظة وتحسين الواقع الخدمي على جميع المستويات.

كما طلب رئيس الحكومة من وزيري الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية سامر الخليل ومأمون حمدان متابعة مشروعات التنمية الاقتصادية والاستثمارية في محافظة حماة نظراً للمؤهلات الكبيرة التي تمتلكها المحافظة في جميع المجالات والتواصل مع رجال الأعمال الراغبين بالبدء بمشروعات استثمارية في المحافظة والذين أبدوا اندفاعاً كبيراً خلال لقائهم مع الوفد الحكومي مؤخراً.

وطلب من وزارات الإدارة المحلية والبيئة والزراعة والإصلاح الزراعي والسياحة إحداث مراكز تسويق لمنتجات المرأة الريفية في مراكز المحافظات لزيادة الفرص التسويقية لهذه المنتجات وتنفيذ خطة الحكومة لدعم التنمية المحلية وبما يشجع النساء في الريف على تكوين مشروعات خاصة بهن في جميع القرى والبلدات إضافة إلى وضع آلية واضحة للتسويق.

كما وافق المجلس على كتاب وزارة التعليم العالي المتعلق بتعيين خريجي الكليات التطبيقية من جميع الاختصاصات وذلك نظراً لاقتراب تخرج الدفعة الأولى من الدارسين في هذه الكليات حيث اقترحت الوزارة مخاطبة الجهات العامة ذات الطبيعة الإنتاجية لبيان حاجتها من الخريجين ليصار إلى تعيينهم.

وقدمت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريما القادري عرضاً لخطة عمل الوزارة وإجراءاتها في مجال تطوير نظم حماية الأسرة ومراكز التنمية المجتمعية وتطوير المنظمات غير الحكومية وبرامج تنشيط سوق العمل واستكمال مشروع حقوق الطفل وتعديل إحداث قانون هيئة شؤون الأسرة والسكان وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية وتعزيز إستراتيجيات وبرامج رعاية الأسرة والتوسع في برامج التنمية الريفية.

وأكد المجلس ضرورة تطوير الهيكلية الإدارية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد ضم الوزارتين وتبعية السجل العام للعاملين بالدولة للوزارة وتأهيل الكادر البشري ليكون بالمستوى المطلوب وتقييم عمل بعض المؤسسات التابعة للوزارة وضبط عمل الجمعيات وإعادة النظر بآلية منح التراخيص للجمعيات.

وحدد مجلس الوزراء دوام الجهات العامة خلال شهر رمضان المبارك من التاسعة صباحاً وحتى الثالثة بعد الظهر.

> دوام الجهات العامة من التاسعة صباحاً وحتى الثالثة بعد الظهر في رمضان

بورصة دمشق جاهزة لإدراج تداول السندات

قاسم لـ«الوطن»: إقرار التعديلات اللازمة على تعليمات التداول ونظام قواعد وشروط الإدراج

| علي محمود سليمان

عقدت سوق دمشق للأوراق المالية اجتماع الهيئة العامة يوم أمس، وتم بحث الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال تباعاً، حيث بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم أن السوق سجلت خلال العام الماضي نتائج جيدة جداً مقارنة مع العام ٢٠١٥ بزيادة ١٧٢ بالمئة، إذ حققت السوق تداولات بقيمة ٣,١٠ مليارات ليرة سورية وبحجم ٢٠,٥ مليون سهم موزعة على ٨٨٠٩ صفقات وبلغ عدد المتداولين الفعلين منذ بدء التداول وحتى نهاية العام الماضي نحو ١٠٧٢٠ مستمراً متداولاً.

وبلغ عدد حسابات المستثمرين الخاصة بالاستثمار لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي نحو ١٧٥٤٠ حساباً كما بلغ عدد التحويلات للأوراق المالية نحو ٢٥,٣٤٨ عملية تحويل من حساب المستثمر لدى المركز إلى حسابه لدى شركة الوساطة وأغلق مؤشر السوق في نهاية إعلام على ١٦١٧,٥٢ نقطة الذي احتل المرتبة الأولى من حيث الأداء بين البورصات العربية عن الربع الأول والنصف الأول من العام الماضي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المدير التنفيذي لبورصة دمشق أن إدارة السوق ممثلة بمجلس إدارتها عملت خلال العام الماضي على مواكبة تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والتكنولوجية بما ينسجم مع متطلبات العمل، إذ تم إقرار العديد من التعديلات اللازمة على تعليمات التداول ونظام قواعد وشروط الإدراج بما يضمن كفاءة التداول وشفافيته وإعادة صياغة أنظمة وتعليمات داخلية كنظام البدلات وإعداد نظام لإدراج تداول السندات.

وخلال الاجتماع تمت مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السوق خلال العام الماضي وخطته المستقبلية، والاستماع إلى تقرير مدقق حسابات السوق عن القوائم المالية للسوق خلال العام الماضي وتمت الموافقة عليها، والاطلاع على مشروع موازنة سوق دمشق للأوراق المالية للعام الحالي وتمت الموافقة عليها، وتم انتخاب مفتش الحسابات لسوق دمشق للأوراق المالية، وتم تسمية محمد موسى المكسور من قائمة مفتشي الحسابات المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وفي نهاية الاجتماع تم إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام الماضي.

وحضر الاجتماع الدكتور محمد العمادي، والدكتور محمد جليلاتي، والدكتور الياس حداد، ومحمد غسان القلاع رئيس مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية، وأعضاء مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وأعضاء مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية.

بلغ عدد الأعضاء الحاضرين في السوق ٢٣ عضواً، منهم ١٨ عضواً يمثلون الشركات المساهمة المدرجة في السوق، و٥ أعضاء يمثلون شركات الخدمات والوساطة المالية، وتغيب ١٠ أعضاء منهم ٦ من الشركات المساهمة المدرجة و٤ من شركات الخدمات والوساطة المالية.

استيراد التمور من العراق وإيران والجزائر

«التموين» لـ«الوطن»: أسعار بعض الخضر انخفضت ٥٠٪ خلال أسبوعين وأسعار الألبان والأجبان والفروج ارتفعت حتى ٢٠٪

| عبد الهادي شباط

بيّن مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» أن الأسعار في الأسواق تشهد مسارين متناقضين، ففي الوقت الذي تسجل فيه معظم الخضر انخفاضات سعرية منذ قرابة أسبوعين وصل بعضها لأكثر من ٥٠٪ مثل مادتي البطاطا والبندورة، بدأت أسعار مواد غذائية أخرى بالارتفاع بنسب متفاوته مثل الألبان والأجبان والتي سجلت زيادة خلال الأيام الأخيرة بنسبة تقترب من ١٥٪ كذلك مادة الفروج التي ارتفعت بنسبة تصل إلى ٢٠٪ بسبب تحول الاستهلاك من مادة اللحوم الحمراء نحو الفروج بسبب ارتفاع اللحوم الحمراء في الأسواق المحلية وخاصة لحوم الخروف، مبيناً أن سعر هذه اللحوم سجل نحو ٦ آلاف ليرة للهبرة.

وعن احتياجات دمشق من الخضر الرئيسة بين أن احتياجات دمشق وريفها يومياً من البطاطا يتراوح ما بين ٦٠٠-٧٠٠ طن يومياً وأن هذا الرقم قابل للوصول لحدود ٨٠٠ طن يومياً في حال انخفض سعر المادة أكثر من السعر الحالي.

كما أشارت دراسة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك (حصلت «الوطن» على نسخة منها) إلى أن احتياجات دمشق من مادة البندورة يقترب من ٣٠٠ طن يومياً ومن مادة الخيار نحو ٤٥ طناً ونفسها من الباذنجان.

وفيما يخص توافر مادة الثوم وانخفاض سعرها لهذا الموسم بين المسؤول التمويني أن الوزارة لا بد أن يكون لها دور في شراء الفائض الحالي من الأسواق وتخزينه لدى «السورية للتجارة» حيث لديها كل الإمكانات وذلك للحفاظ على الإنتاج وعدم تعرض المزارعين للخسارة ومن ثم الحفاظ على توازن السوق لدى إعادة طرح الكميات التي تخزنها السورية للتجارة في الوقت الذي يسجل انخفاض للعرض من مادة الثوم خاصة في فصل الشتاء حيث تجاوزت الأسعار خلال الشتاء الماضي أكثر من ٣ آلاف ليرة لدى بعض المحال.

كما بدت أسعار التمور والعجوة مرتفعة قبل رمضان ويصل سعر الكيلو لبعضها نحو ٣ آلاف ليرة وبعض التمور ذات المواصفات الأقل نحو ٨٠٠ ليرة وحول إجراءات الوزارة للحد من سعر هذه المادة التي يزيد الطلب عليها في شهر رمضان أكد المصدر وجود موافقة لاستيراد التمور من ثلاث دول هي العراق وإيران والجزائر وأنه من المتوقع خلال الأيام القادمة بداية وصول هذه الكميات المستوردة.

وكانت طلبت الوزارة من مديرياتها في المحافظات العمل على تكثيف الدوريات الرقابية في الأسواق وضمن نظام المجموعات على أن يرافق الدورية معاون المدير أو رئيس الدائرة المختص والتركيز على المواد الغذائية وخاصة الخضار والألبان والأجبان والحبوب والخبز في النصف الأول من شهر رمضان على حين يتم التركيز على الحلويات والألبسة في النصف الثاني من الشهر وذلك بالتوازي مع الزيادة في الطلب على هذه المواد من قبل.

مدير كهرباء حلب لـ«الوطن»: نصف مليون عداد مدمر على أصحابها ذمم مالية كبيرة

| قصي المحمد

كشف مدير كهرباء حلب محمد الصالح عن عدد العدادات الكهربائية المدمرة تحت الأنقاض حالياً في المحافظة التي تقدّر تقريباً بأكثر من ٥٠٠ ألف عداد، مبيناً أن هذه العدادات يترتب عليها ذمم مالية كبيرة تحتاج إلى دراسة مفصلة وواضحة من لجان متخصصة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار الصالح إلى أنه بناءً على توجيهات رئاسة مجلس الوزراء والوزارة قامت المؤسسة العامة لكهرباء حلب بتشكيل لجان عدّة على مستوى عال ومن ذوي الخبرة مهمتها الوقوف على واقع الشبكة الكهربائية في المنطقة الشرقية من المحافظة والريف الشرقي الذي تم تحريره مؤخراً من أجل دراسة ومعرفة تقدير الأضرار ومعرفة أهم الصعوبات التي تعوق عمل المؤسسة في المرحلة المقبلة، ومتوقعاً أنه خلال أسبوع تقريباً سيتم الانتهاء من التقييم ليصار إلى رفع المقترحات التي توصلت إليها اللجان إلى الوزارة التي بدورها تقوم برفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء ليبت فيها.

وأوضح مدير الكهرباء أن المشكلة التي واجهت المؤسسة هي تعرض الكثير من العدادات للسرقة، إضافة إلى قيام أشخاص آخرين باستخدام عدادات وهي غير مسجّلة بأسمائهم ما رتب أرقاماً مالية كبيرة جداً على مالكيها، موضحاً أن هذا الموضوع مهم وكبير لا يمكن البت فيه مباشرة وفرض رسوم على بعض المالكين وعدم مطالبة آخرين، إذ لا بد من قرار من جهات عليا لمعالجة هذه الموضوع.

أمّا عن محطة سد تشرين فبيّن الصالح أنها تغذي المناطق التي تقع تحت سيطرة قوات الحماية الكردية، إلا أنها تغذي محطة ضخ المياه في الخفسة بـ١٠ غيغا من طاقتها فقط من أجل تأمين مياه الشرب للريف الشرقي من المحافظة.

وأكدت مصدر مسؤول في الكهرباء ومطلع من الريف الشرقي لـ«الوطن» أن واقع الشبكة الكهربائية إلى ما دون الصفر في مدينة دير حافر والمنطقة المحيطة بها تحتاج إلى جهود كبيرة جداً لإعادتها إلى ما كانت عليه، مع العلم أنه تم مؤخراً إجراء جولات ميدانية على المنطقة المذكورة.

سنة ونصف السنة عمر اعتراضات لم يتم النظر فيها حول مخطط طرطوس

| طرطوس- الوطن

مازالت آلية عمل اللجنة الفنية الإقليمية في طرطوس غير مقبولة وغير منتجة، فهناك تأخير كبير في دراسة الاعتراضات التي يتقدم بها المواطنون على المخططات التنظيمية عند إعدادها لأول مرة أو عند الإعلان الدوري لها، وتأخير في تصديق تلك المخططات مع ما يرافق ذلك من مشكلات ومخالفات ومعاناة.

لقد اعترض مئات المواطنين في الشهر الأول من عام ٢٠١٦ على المخطط التنظيمي لمدينة طرطوس بعد الإعلان الدوري له، ورغم مضي سنة ونحو خمسة شهور على تقديم تلك الاعتراضات لم يتم البت بها – كما يؤكد بعض المواطنين المعترضين- وأنها ما زالت منظورة أمام اللجنة الفنية الإقليمية خلافا للقانون الذي يجيز البت بالاعتراضات خلال خمسة أشهر من تاريخ إحالتها على اللجنة.

وفي هذا المجال وبناء على شكاوى المواطنين المقدمة إلى مجلس الشعب -عضو المجلس سائر إبراهيم- أوضح وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسين عرنوس في كتاب خطي آلية عمل تلك اللجان قائلاً: إن المرسوم التشريعي رقم /٥/ لعام ١٩٨٢ والمعدل بالقانون رقم /٤١/ لعام ٢٠٠٢ حدد صلاحيات كل من المركز والجهات المحلية وآلية عمل اللجان الإقليمية، ونصت الفقرة هـ من المادة ٥ منه على تشكيل اللجنة الفنية الإقليمية بكل محافظة من المحافظ رئيس المكتب التنفيذي برئاسته، ومن ثم فإن اللجان الفنية الإقليمية وفق المرسوم المذكور تعتمد على اللامركزية.

وبالنسبة للمدد الزمنية-يتابع الوزير- فقد نصت الفقرة /١٨/ من البند /ب/ من المادة /٤/ من التعليمات الموحدة للمرسوم التشريعي المذكور والصادرة بالرقم ٦/٢٨/١٦ تاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٩، أنه على مديرية الخدمات الفنية واللجنة الفنية الإقليمية إنهاء دراسة الاعتراضات وإجراء التعديلات على نسخة كونتركلك المخطط التنظيمي المعلن خلال مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ إحالة إضبارة الاعتراضات على اللجنة الفنية الإقليمية.

والسؤال ما دامت هذه هي الآلية القانونية لعمل اللجان الفنية الإقليمية فلماذا مضت سنة وعدة شهور على الاعتراضات المقدمة على المخطط التنظيمي لمدينة طرطوس وفق الشكوى التي قدمت لمكتب الصحيفة؟ ومن ثم من المسؤول عن هذا التأخير؟

وأوضح مقرر اللجنة الإقليمية في محافظة طرطوس فيصل الدايري أن اللجنة انتهت من دراسة الاعتراضات المقدمة على المخطط التنظيمي لمدينة طرطوس في الفترة الأخيرة باستثناء مناطق المخالفات وتقوم الآن بعمليات الرسم وإنجاز المحاضر، وأكد أن اللجنة لم تتأخر أكثر من المدة المحددة والتأخير في حال حصوله يقع على مسؤولية مجلس المدينة الذي يتأخر في إحالة إضبارة الاعتراضات على ذاللجنة.

قضية التأخير في موضوع المدينة وغيره نضعها برسم اللجنة الإقليمية والمحافظة ووزارة الأشغال والإسكان.. وننتظر المعالجة الجذرية.

هيئة دعم الإنتاج المحلي: ٦٢٠ مليار ليرة أضرار الصناعة في سورية و١٢ ملياراً أضرار الزراعة

| صالح حميدي

قدرت هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات في آخر دراسة خاصة بها قيمة الأضرار الكلية الواقعة على القطاع الزراعي بشقيه الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني بحوالى ١١ ملياراً و٨٨٠ مليون ليرة منها ما يقارب ٦,٢ مليارات نتيجة الأزمة والحرب و٥,٧ مليارات ليرة نتيجة الحر والجفاف.

وعلى صعيد الإنتاج النباتي وصلت قيمة الأضرار الكلية إلى ٧ مليارات و٨٧٧ مليون ليرة منها نتيجة الحر والجفاف نحو ٤ مليارات و٥٣٧ مليون ليرة، وتركزت النسبة الأكبر في محافظة ريف دمشق وبنسب مختلفة في باقي المحافظات باستثناء اللاذقية ومنطقة الغاب، ونتيجة الحرب وصلت إلى ٣ مليارات و٣٤١ مليون ليرة وتركزت في محافظة درعا.

وعلى صعيد الإنتاج الحيواني وصلت قيمة الأضرار الكلية إلى ٤ مليارات ليرة منها ١ مليار و١٥٧ مليون ليرة نتيجة الحر والجفاف وتركزت في محافظة حماة وطالت في معظمها المداجن و٢ مليار و٨٤٤ مليون ليرة نتيجة الحرب وتركزت في محافظة درعا

وحددت الهيئة في دراستها أن قيمة الأضرار غير المباشرة الناجمة عن انخفاض كمية الإنتاج الزراعي نتيجة عدم القدرة على تقديم الخدمات اللازمة بحوالى ٢,٧ مليار ليرة على حين قيمة الأضرار المباشرة الناجمة عن عملية التكسير والتلف والحرق من المجموعات الإرهابية هي ٦٤١ مليون ليرة.

وحددت قيمة الأضرار المباشرة من عملية هدم وتخريب مزارع الدواجن ونفوق الطيور بسبب الظروف الأمنية بحوالى ٣٤٤ مليون ليرة على حين قيمة الأضرار غير المباشرة هي ٢,٥ مليار ليرة مليون.

وحددت الهيئة من جانب آخر قيمة إجمالي الأضرار الواقعة على القطاع الصناعي على صعيد القطاعات بحوالى ٣٧٠ مليار ليرة في القطاع العام و٢٥٠ مليار ليرة في القطاع الخاص في دمشق وريفها وحلب وحماة وحمص و٤٥٠ مليون ليرة في المدن الصناعية في عدرا والشيخ نجار وحسيا ودير الزور (أي بأجمالي يزيد على ٦٢٠ مليار ليرة).

وعلى صعيد المؤسسات هناك أضرار بقيمة ٤٧ ملياراً و٨٨٨ مليون ليرة في مؤسسة الصناعات الكيميائية و٤٢ ملياراً و٧٣٢ مليون ليرة في مؤسسة حلج وتسويق الاقطان و٢٣ ملياراً و٦٢٠ مليون ليرة في مؤسسة الصناعات النسيجية و٢٢ ملياراً و٥٤٠ مليون ليرة في مؤسسة الإسمنت و١٨ ملياراً و٦٩٢ مليون ليرة في مؤسسة الصناعات الهندسية و١٤ ملياراً و٨٢٠ مليون ليرة في مؤسسة التبغ و١١ ملياراً و١٦٣ مليون ليرة في مؤسسة الصناعات الغذائية وأكثر من ٦ مليارات ليرة في مؤسسة السكر.

وفي سياق منفصل، ناقشت هيئة مكتب الفلاحين القطري خطة عملها وواقع عمل القطاع الزراعي وسبل تطويره في المرحلة القادمة وذلك خلال اجتماعها أمس في مقر القيادة القطرية بمشاركة وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل والنفط والثروة المعدنية والمالية ومعاوني وزيري الزراعة والموارد المائية ورئيس اتحاد غرف الزراعة ونقيب الأطباء البيطريين. ولفت عضو القيادة القطرية رئيس مكتب الفلاحين حمودة صباغ إلى أن الاجتماع تركز على معالجة الصعوبات المعترضة لعمل القطاع الزراعي ووضع المقترحات والتصورات والرؤى في الأيام الأولى لموسم الحصاد وذلك لما له من أهمية إستراتيجية.

وأبدى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي جاهزية المؤسسة السورية للتجارة لنقل أي منتج زراعي من المحافظة المنتجة إلى صالاتها مباشرة واستعداد الوزارة لتقديم حلول للمشكلات المعترضة للعملية الزراعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لعودة جميع الفلاحين إلى أراضيهم.

من جهته رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم دعا إلى تمكين الفلاحين من العودة إلى قراهم لزراعتها وحصادها والتنسيق مع وزارتي الموارد المائية والزراعة والنظر في إمكانية منح رخص للآبار في الأراضي المستبعدة من الري وتسوية وضع الآبار المخالفة وإنشاء معامل ألبان وأجبان في المحافظات المنتجة لها.